توصية بتوزيع 15 فلساً نقداً و5 أسهم منحة

«الأهلي المتحد» يربح 55 مليون دينار في 2019.. بنمو 7,3٪

أعلن البنك الأهلي المتحد (AUB) في بيان صحافي أمس عن نتائج مالية جيدة في نهاية 2019 من خلال ارتفاع صافي الأرباح 7,3٪ لتصل إلى 55 مليون دينار مقارنة بـ 51,3 مليون دينار في 2018.

وحقق البنك نموا في إجمالي الأصول بنسبة 11,2٪، حيث بلغت 4,4 مليارات دينار مقارنة بـ 3,9 مليارات دينار في العام السابق، كما زادت محفظة التمويل 7,8٪ لتصل إلى 3 مليارات دينار، في حين ارتفعت ودائع العملاء 11,2٪ لتصل إلى 2,7 مليار دينار تتم إدارتها بحرص لضمان تحقيق عوائد مالية مستدامة، وارتفعت حقوق المساهمين 5,8٪ لتصل إلى 500 مليون دينار في نهاية 2019.

إلى ذلك، اقترح مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد توزيع أرباح نقدية لمساهمي البنك بقيمة 15 فلسا للسهم و5 أسهم منحة عن كل 100 سهم، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية للبنك. واضاف البيان أن البنك حافظ على معدل ثابت لمعيار كفاية رأس المال قبل توزيع الأرباح بنسبة 16,0٪ كما في 31 ديسمبر 2019، متجاوزا المستوى المطلوب من الجهات الرقابية.

كما حقق البنك عائدا على متوسط حقوق الملكية وعلى متوسط الأصول بلغ 12,7٪ و1,4٪ على التوالي بنهاية 2019 والذي يعتبر من أعلى المعدلات في السوق وأدى إلى ارتفاع ربحية السهم إلى 27,8 فلسا في عام 2019، مقارنة بـ 25,8 فلسا في عام 2018.

كما حافظ على نهج متحفظ في إدارة المخاطر، ما ساهم في تحسين جودة الأصول وانخفاض نسبة التمويل غير المنتظم إلى 1,26٪ مع نسبة تغطية متضمنة الضمانات بلغت 330٪.

نجاح الاستراتيجية

تعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد د.أنور المضف «تمثل نتائج البنك للعام 2019 مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا، ما يؤكد مجددا نجاح الاستراتيجية الواضحة والرؤية السليمة التي اعتمدناها من خلال التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسية لمواصلة تحقيق نتائج قوية».

وأكد المضف: «يواصل البنك الأهلي المتحد إنجازاته مستندا الى تاريخ عريق من العمل المصرفي منذ تأسيسه عام 1941 كأول بنك أطلق في الكويت، وهو ما ساعده على تحقيق مكانة فريدة كمؤسسة مصرفية إسلامية مواكبة لأحدث مستجدات العمل المصرفي التي تنال دعمها من خلال ثقة عملائه وولائهم، وما يمتلكه من فريق عمل يتمتع بكفاءة عالية ويتميز بأفضل مستوى من الخبرات والمهارات، مما أسهم في دعم عملياته وضمن جودة ما يقدمه للعملاء من خدمات بشتى أنواعها، وهو ما ساند في الوقت نفسه مواصلة تحقيق المزيد من النمو على مدار سنوات عمله العديدة».

وأضاف أن البنك الأهلي المتحد يضع العملاء في مقدمة أولوياته ومن هذا المنطلق يولي البنك اهتماما خاصا بتحليل بيانات العملاء بهدف تقديم منتجات وخدمات أكثر ملائمة لاحتياجات العملاء وتلبية لتطلعاتهم المتغيرة، كما نعمل على إطلاق المزيد من المبادرات لتوعية العملاء وزيادة الثقافة المالية مما يساعد على زيادة الأمن السيبراني والتصدي للمخاطر الإلكترونية مما ينعكس على زيادة حماية العملاء.

المساهمة في «رؤية 2035»

وتابع: ما زلنا نواصل العمل كمؤسسة مالية مرموقة تحرص على القيام بدور فاعل للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي ضمن «رؤية كويت جديدة 2035» وذلك استنادا الى العديد من نقاط القوة التي تتمتع بها بيئة التشغيل المحلية والتي تدعو للتفاؤل، ومن أهمها الاستقرار السياسي الذي تنعم به الكويت وحجم الأصول السيادية الكبير، وهو ما ينعكس في النهاية على متانة وضع المصارف الكويتية بوجه عام.

وأشار المضف إلى زيادة اهتمام البنك الأهلي المتحد بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك تقديرا لأهميتها في توفير فرص العمل للكوادر الوطنية، ودورها في الاقتصاد الكويتي ككل.

وأشاد بنجاح البنك الأهلي المتحد في مسيرته للتحول الرقمي وابتكار حلول مصرفية رقمية تواكب النمو في القطاع المصرفي العالمي وتلبي طموحات العملاء المتطلعين إلى خدمات مصرفية رقمية تتسم بالمرونة والسرعة والأمان، مؤكدا أن البنك بصدد تعزيز دور إدارة التحول الرقمي لتقود رحلة البنك نحو الابتكار وتطبيق أحدث وسائل التكنولوجيا المصرفية.

تصنيفات إيجابية

ولفت المضف إلى الإمكانات المتقدمة التي يتمتع بها البنك الأهلي المتحد والتزامه بأرفع المعايير المهنية التي تدعم ثقة وكالات التصنيف العالمية كبنك رائد يقدم الخدمات المصرفية والمالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أهله للاستمرار في الاحتفاظ بالتقييمات والتصنيفات الإيجابية من وكالات التقييم العالمية بالإضافة إلى حصده العديد من الجوائز المرموقة من جهات عالمية متخصصة في متابعة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، والذي يعد مؤشرا قويا على نجاح استراتيجية عمل البنك وسلامة أدائه.

وفي الختام، تقدم المضف بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وكل الجهات الرقابية لما قدموه من دعم مستمر للبنك، كما أعرب عن فائق الامتنان لمجلس إدارة البنك الأهلي المتحد وإدارته التنفيذية ومساهميه وكل منتسبيه لما بذلوه من جهود مخلصة وعمل دؤوب، متقدما بخالص الشكر لعملاء البنك الكرام لولائهم وثقتهم، مؤكدا التزام إدارة البنك بوضعهم في مقدمة الأولويات.

نجاحات كبيرة

وفي تعليقها على النتائج المالية للبنك الأهلي المتحد للعام 2019، قالت الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك الأهلي المتحد جهاد الحميضي «استطاع البنك الأهلي المتحد تحقيق العديد من النجاحات خلال 2019، حيث تمثل هذه النتائج مرحلة جديدة من النجاح في إطار تطبيق الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك التي انطلقت عام 2015 لتجسد رؤية البنك وأهدافه لتحقيق التطوير والنمو».

وأضافت الحميضي «بناء على ما تم تحقيقه من نجاح، فإننا نفخر بحصولنا على عدد من الجوائز المتميزة خلال العام الماضي من جهات دولية مرموقة، منها جائزة أفضل بنك في الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات للعام 2019 من مجلة التمويل الدولية المرموقة، وجائزة أفضل بنك في إدارة النقد عبر الإنترنت للعام 2019 على مستوى الكويت ضمن قطاع الخدمات المصرفية للشركات للعام الثالث على التوالي من قبل مجلة «جلوبال فاينانس» العالمية، وجائزة المبادرة المصرفية الرقمية الأكثر ابتكارا في الكويت (الفرع الذكي) للعام 2019 من مجلة «جلوبال بانكينج آند فاينانس ريفيو» عن الفرع الرقمي الذي افتتحه البنك في مجمع الأڤنيوز بالمرحلة الرابعة، كما نال حساب «الحصاد الإسلامي» جائزة أفضل برنامج ادخار في الكويت للعام 2019 من مجلة «بانكر ميدل إيست» المرموقة وذلك استنادا إلى العديد من المميزات التي ينفرد بها هذا الحساب، بالإضافة إلى جائزة أفضل بنك في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة في الكويت لعام 2019 من قبل مجلة «ذي بانكر» بالتعاون مع مجلة «برايفيت ويلث مانيجمنت»، ما يدل على ريادة البنك في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات ومدى التزامه واهتمامه بعملائه، ليس فقط في سبيل توفير احتياجاتهم بل بتجاوز طموحاتهم أيضا بشكل دائم ومستمر».

توظيف الكوادر الوطنية

وأكدت الحميضي أن البنك الأهلي المتحد يمتلك بيئة عمل جاذبة نجحت في استقطاب وتوظيف العديد من القدرات المتميزة من العناصر الوطنية، وتوفير جميع عناصر النجاح أمامها. وأشارت إلى النجاح الكبير الذي يحققه برنامج البنك للمسؤولية المجتمعية، وهو ما تم التأكيد عليه من خلال حصد البنك لجائزة أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية للعام 2019 في الكويت من قبل مؤسسة «سي بي آي فاينانشال» الناشر لمجلة «ذا بانكر ميدل إيست» المرموقة وذلك تقديرا لمبادرات البنك المجتمعية المتميزة. وأضافت «نفتخر بمسيرة نجاحاتنا وبالإنجازات المتتالية التي استطعنا تحقيقها حتى الوقت الراهن وما زلنا نعمل على تطوير عملياتنا وتعزيز الخدمات والمنتجات التي نقدمها بما يلبي متطلبات عملائنا ويفوق تطلعاتهم، ونثق بأن المستقبل يزخر بالفرص وسنعمل على تحقيق أقصى استفادة منها لحقيق النمو المستدام لعملياتنا ولقطاع الصيرفة الإسلامية في الكويت بشكل عام». واختتمت الحميضي «خلال السنوات الماضية، استطعنا الوفاء بوعودنا لعملائنا، ما جعلهم متميزين مع مجموعة من الخدمات المصرفية الحصرية والحلول التي ساهمت في إثراء هذا القطاع السريع التطور».

د.أنور المضف

المضف: حريصون على القيام بدور فاعل للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي ضمن رؤية «كويت جديدة 2035»

— نمو مستدام —
— Sustainable Growth —

Financial Highlights
31 December 2018 to 31 December 2019

النتائج المالية
31 ديسمبر 2018 إلى 31 ديسمبر 2019

شريعة وحسن معاملة
1812 000 - ahliunited.com.kw
@aubkuwait
البنك الأهلي المتحد
ahli united bank

نتيجة استمرار السحب من الاحتياطيات بدلاً من إقرار قانون الدين العام الجديد

«بلومبيرغ»: الأصول السائلة لـ «الاحتياطي» ستنفذ مارس المقبل

محمود عيسى

توقعت وكالة بلومبيرغ الإخبارية احتمال نضوب الأصول المتاحة لدى صندوق الاحتياطي العام بنهاية شهر مارس المقبل، وذلك نتيجة استمرار السحب من الاحتياطيات بدلا من إقرار قانون الدين العام الجديد، وذلك وفقا ما نقلته وكالة «موديز».

وقالت «بلومبيرغ» ان الاقتراض في الكويت يعتبر مختلفا عن المعمول به في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ان الكويت غالبا ما تتسم بمواقف تبدو غريبة بين دول الخليج الأخرى، من سياسة نقدية لا يمكن التنبؤ بها إلى سياستها الداخلية التي يعلوها الصخب. وعلى عكس معظم جيرانها، فشلت الكويت في فرض ضرائب بعد ان تضررت جراء انخفاض أسعار النفط منذ 2014، ما دفع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني لان تسميها «أبطأ دولة تطبق الإصلاحات» بين الاقتصادات الخليجية. أما السنة المالية – التي تبدأ في 1 أبريل – فيتوقع ان تسجل عجز الموازنة الأكبر على الإطلاق تحسبا لتراجع إيرادات النفط وإنتاجه.

وقد حذر صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي من أن احتياجات الحكومة التمويلية «من المتوقع أن تنمو بسرعة»، وشمل الضرر أيضا قدرة الحكومة على الاقتراض، والتي فقدتها بعد إصدار سندات اليورو لأول مرة في 2017 لأن قانون الدين العام في البلاد قد انتهى في نفس العام. ويتمثل الخيار الرئيسي لتغطية عجز الموازنة في سحب الأموال من أصول الصندوق الأصغر من صندوقي الثروة السيادية في البلاد والذي يمكن أن يستنزف بالكامل في السنة المالية المقبلة.

وتبين الإحصاءات الصادرة عن وكالة بلومبيرغ ان دول مجلس التعاون الخليجي أصدرت خلال 2019 سندات بلغ مجموعها 44,3 مليار دولار موزعة على النحو التالي: السعودية 15,3 مليار دولار، الإمارات وقطر 12 مليار دولار لكل منهما، وعمان 3 مليارات دولار والبحرين 2 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي إصدارات دول الخليج في 2018 باستثناء الكويت 35,6 مليار دولار.

وقالت الوكالة ان صندوق الثروة السيادي الكويتي من المقرر أن يستمر في التراجع ليبلغ 380,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2025.

وفي هذا الإطار، أكد رئيس مجلس إدارة شركة الشال الاقتصادية للاستشارات جاسم السعدون «انه ما لم تتعرض البلاد لضغوط حقيقية، فلن يكون هناك إصلاح للسياسة المالية، يجب عليهم إقناع الناس بأنهم سيستخدمون الأموال المقترضة بحكمة، وقد فشلوا في ذلك».

ونسبت «بلومبيرغ» الى كبيرة الاقتصاديين في أكسفورد ايكونوميكس مايا سينوسي قولها: «ان الحاجة الملحة لتحديث قانون الدين، حيث ان مشكلة هذا القانون الذي عفى عليه الزمن هي أنه في ضوء الديناميكيات الحالية لأسعار النفط التي تتخذ مسارا هبوطيا، فإن الكويت ستستمر في عجزها الذي ستواكبه ضغوط على موارد صندوق الاحتياطي العام، والتي هي بالطبع محدودة».

ومن المرجح أن تتجاهل الانتخابات البرلمانية في وقت لاحق من هذا العام مناقشات الإصلاح وتأجيل الموافقة على القانون، حسب توقعات وكالة فيتش حتى السنة المالية 2020ـ2021.

واعتبرت الوكالة ان الحديث عن إصلاح اقتصادي من خلال فرض الضرائب وتقليص الدعوم، يمثل في الوقت الحاضر القضية الأكثر إثارة للجدل في مجلس الأمة الذي تعهد أعضاؤه باستجواب الوزيرة مريم العقيل بشأن أي إشارة إلى مثل هذه الإجراءات، وأصروا على أن الكويتيين يجب ألا يتحملوا عبء أي إصلاح مالي.

وقالت الوكالة ان المفارقة تكمن في أنه برغم الضغوط على موارد الكويت المالية، فإن ثروتها مازالت علامة فارقة تميزها عن باقي دول المنطقة، حيث جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي ان أصول الهيئة العامة للاستثمار تربو على 400 مليار دولار وتعززها سنويا التحويلات الإلزامية بنسبة 10٪ من إجمالي الإيرادات، بينما يتوقع استمرار احتياطيات النفط المؤكدة في الكويت لحوالي قرن من الزمان حسب معدل الإنتاج الحالي.

ولدى الكويت إصداران قائمان من سندات اليورو. وارتفعت سنداتها البالغة 4,5 مليارات دولار التي تستحق في مارس 2027 في العام الماضي، مما أدى إلى انخفاض العائد بمقدار 1,3 نقطة مئوية في تلك الفترة إلى 2,2٪ وهو أقل من عائد السندات السعودية ذات الاستحقاق المماثل.

وقدرت وكالة «ستاندارد آند بورز» أن وضع الأصول الحكومية العام البالغة 420٪ من إجمالي الناتج المحلي، كان أعلى المعدلات السيادية المصنفة في نهاية 2019، وبالتالي فان الكويت تحتل المرتبة الثالثة على مستوى تصنيف الاستثمار من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث. لكن صندوق النقد الدولي، ومن المنظور المستقبلي للاقتراض يقول ان «الديون غير المسبوقة» سترتفع من 15٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي إلى أكثر من 70٪ في 2025 إذا لم تواجه الحكومة أي عائق قانوني لتمويل احتياجاتها من خلال جمع الاموال من أسواق الدين.

وختمت بلومبيرغ بالإشارة الى ما ذكره رئيس إدارة الأصول ذات الدخل الثابت في شركة أرقام كابيتال في دبي عبدالقادر حسين، حيث قال ان إصدار الدين أقل تكلفة من السحب من الاحتياطيات أو بيع الأصول، ولا شك ان البدء في تطبيق بعض تدابير التكامل المالي مثل تخفيض الدعوم وبعض الإصلاحات الضريبية يعتبر من الخطوات الحصيفة والحكيمة.

عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2016ـ2025)

السنة	العجز٪
2016	17,9
2017	12,9
2018	8,2
2019	13,1
2020	14,5
2021	17,8
2022	20,0
2023	21,0
2024	21,4
2025	21,4

المصدر: بلومبيرغ
الأرقام أعلاه بعد التحويل إلى صندوق الأجيال المقبلة وباستثناء دخل الاستثمارات

«جياد القابضة» راعٍ بلاتيني للدورة التدريبية في المالية الإسلامية بإسطنبول

في إطار مسؤوليتها الاجتماعية التي تقع على عاتقها منذ تأسيسها ومبادراتها الاجتماعية التي تحرص على المشاركة فيها، ترعى شركة جياد القابضة التي تعد واحدة من أبرز شركات الاستثمار الإسلامية الصاعدة العاملة في القطاع الخاص الكويتي والمدرجة في بورصة الكويت رعاية بلاتينية الدورة التدريبية في المالية الإسلامية التي ستنعقد في مدينة إسطنبول التركية من الرابع وحتى الخامس من شهر فبراير المقبل بالتعاون مع المركز الدولي لدراسات الاقتصاد والتمويل الإسلامي بجامعة إسطنبول صباح زعيم وشركة رقابة بالولايات المتحدة الأميركية، وتحمل عنوان «التدقيق الشرعي المبني على المخاطر.. تطبيق على مرابحة السلع الدولية في سوق لندن للمعادن».

وقال المؤسس والشريك المدير في شركة رقابة– أميركا د.عبدالباري مشعل إن الدورة تشتمل على محورين رئيسيين الأول يشتمل على الهيكل التقني لمرابحة السلع الدولية والمخاطر الشرعية المتأصلة في مرابحة السلع الدولية ومخاطر الرقابة الشرعية في مرابحة السلع الدولية، ويشمل المحور الثاني على مخاطر عدم الاكتشاف والأهمية النسبية والعينات وفحص العمليات وتقييم الملاحظات المكتشفة وإبداء الرأي.

جدير بالذكر أن شركة جياد القابضة والتي تسعى للإدراج في أسواق مالية إقليمية وعربية، تعمل وفقا لتعليمات الشريعة الإسلامية السمحاء تمتلك العديد من السمات التي تميزها عن غيرها من الشركات العاملة في القطاع، ويمنح مساهميها العديد من المزايا والمزيد من الثقة من خلال الحفاظ على حقوقهم وتحقيق تطلعاتهم.

وقد نجحت شركة جياد القابضة في تدعيم أنشطتها وفي تنويع محفظتها الاستثمارية، لتشمل استثمارات في قطاعات حيوية واعدة، ولتغطي مناطق جغرافية متنوعة أهمها الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

وتسعى لتوفير فرص استثمارية متنوعة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، من خلال تنويع محفظة أصولها للموازنة بين تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أعلى عوائد ممكنة في ظل المخاطر المصاحبة وتعزيز قيمة مضافة حقيقية لمساهمي الشركة.

ولقد تبنت الشركة في السنوات الأولى للإدراج نموذجا متحفظا للأعمال في ظل تراجع معدلات النمو العالمي، ولقد كان لتغيير نموذج الأعمال تأثيراته الإيجابية على أداء الشركة التشغيلي والمالي وهو ما شجع الإدارة التنفيذية على أن تنظر بنظرة أكثر تفاؤلا وتبصرا للمرحلة المقبلة وخاصة على المستوى.

ومن المتوقع أن يشارك في هذا الحدث 100 باحث في الدراسات العليا في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي من عدد كبير من الدول العربية الإسلامية.